2015 0411 - 0002 - P

السفير
السبت 11 نيسان 2015 ـ العدد 13043
Saturday April 11, 2015

40 سنة على الحرب اللبنانية

المفقودون جرح لم تشفه «وثائق الكذب الرسمي»

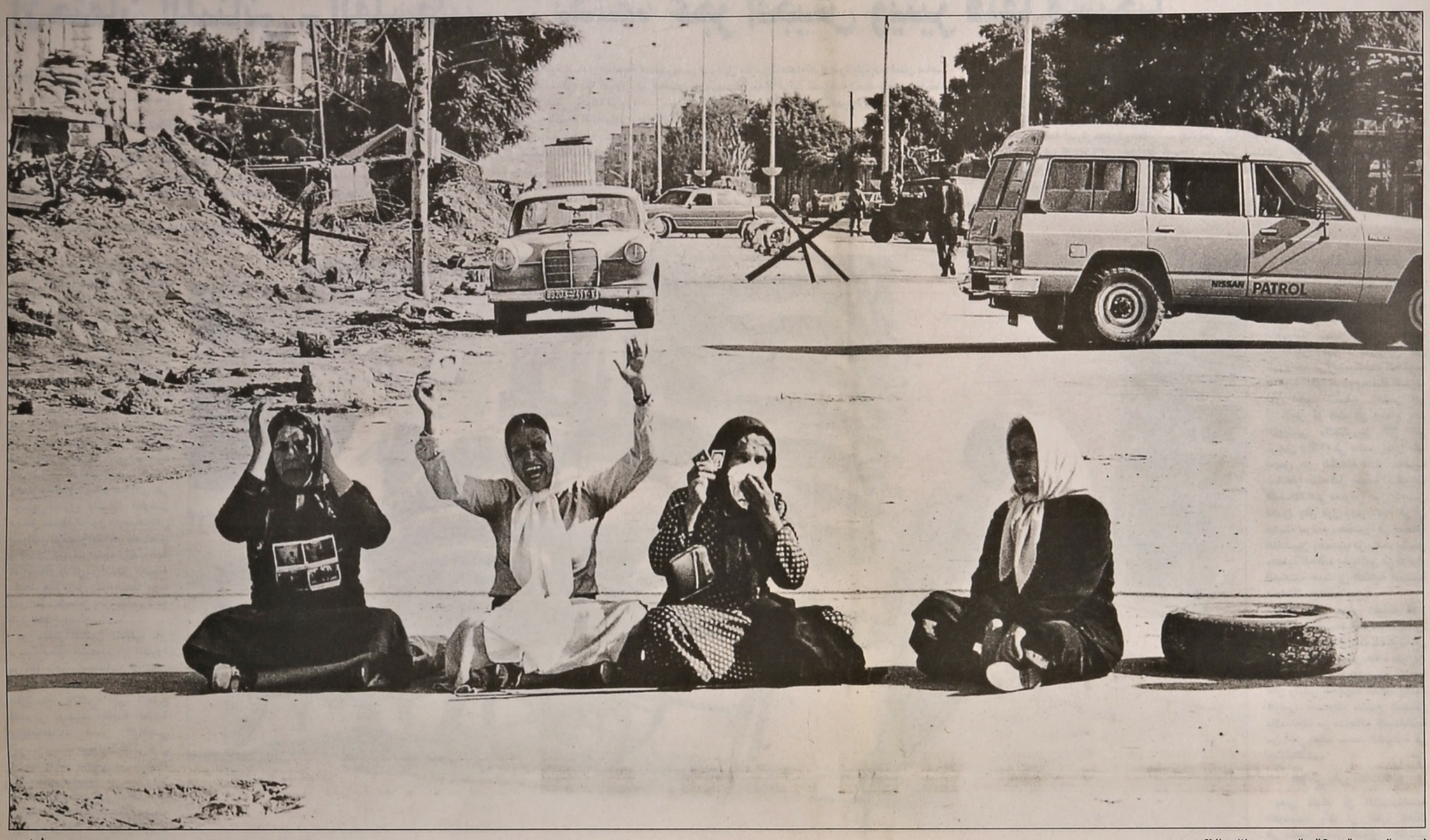

لم تنته الحرب بالنسبة إلى العديد من عائلات المفقودين (الأرشيف)

سعدى علوه

يشدّ لبنان، بعد أربعين عاماً على اندلاع الحرب اللبنانية، عن معظم البلدان التي عاشت حروباً مماثلة، وقد أقفلت جروحها عبر عقد مصالحات وطنية، كلٌ وفق ظروفه.

وحدها الحرب الأهلية اللبنانية بقيت هنا، في قلوب وحيوات ذوي المفقودين والمخطوفين إبّان الحرب التي امتدت رسمياً من العام 1975 لغاية العام 1990. الحرب نفسها، يقول أهالي المفقودين، إنها لن تنتهي بالنسبة إليهم، ما داموا لم يحصلوا على حق معرفة مصير أحبتهم.

جرح الحرب في يوغوسلافيا السابقة أقفل على ثلاثين ألف مفقود ومخطوف تم تحديد هويات عشرين ألفاً منهم، والبحث جار عن البقية.

العراق، فقد نحو 500 ألف شخص في الحرب العراقية الإيرانية حتى الاحتلال الأميركي. مع ذلك، ينجح العراق، وفق مسؤول ملف المفقودين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيروت فابيان بورديه، في تحديد هويات المئات من أبنائه سنوياً، وهو ماضٍ في سعيه لإقفال الملف.

يقول بورديه إن لبنان «يعتبرُ استثناء (مع أسبانيا) في عدم حلّ ملف المفقودين والمخطوفين خلال الحرب الأهلية.

وثائق الكذب

بعد 40 عاماً على اندلاع الحرب الأهلية و25 عاماً على توقفها، لم تقم الدولة اللبنانية حتى بتشكيل لجنة رسمية للوصول بملف المفقودين إلى خواتيمه بما يؤمن حق المعرفة لذويهم، وفق ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية المعنية التي صدّق عليها لبنان».

قاد أهالي المفقودين، وحدهم، حراكاً تلو آخر منذ ثمانينيات القرن الماضي حتى الآن، منتزعين بعض المكاسب وأهمها إرغام الدولة على تسليمهم ملف تحقيقات اللجنة الرسمية التي تشكلت في العام 2000. الملف نفسه عاد الأهالي ووصفوه بـ «وثائق الكذب»، لكونه خالياً من أي معلومات جدية تؤمن حقهم بمعرفة مصير ذويهم.

اقتصرت الخطوات الرسمية على تشكيل ثلاث لجان تحت عنوان التحقيق بالملف، ولكن جميعها لم تخرج بنتائج تذكر. وجاءت نتائج لجنة العام 2000 لتوعز لذوي المفقودين بتوفية أحبائهم وهو ما رفضه معظمهم لكونهم لا يملكون أي وثائق أو أدلة تثبت ذلك، ومنعاً للسماح للدولة بالتنصّل من مسؤولياتها، وإقفال الملف. وربط الأهالي إيعازها لهم بتوفية المفقودين باعترافها بوجود مقابر جماعية.

عيّنات الحمض النووي

انسحبت إدارة الظهر الرسمية عن ملف المفقودين على عدم إقرار مجلس الوزراء ورقة التفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيروت لجمع عينات الحمض النووي من ذوي المفقودين لمطابقتها مع تلك الخاصة بالمفقودين في حال تمّ نبش المقابر الجماعية يوماً ما. يهدف جمع العينات إلى حفظ هويات العائلات، إذ بدأ عديد الأهالي بالتناقص بسبب وفاة بعضهم. وبالتالي، يصبح الخوف مشروعاً من اندثار بعض عائلات المفقودين، مما يمنع تحديد هوياتهم لاحقاً.

مع ذلك، يقول بورديه لـ «السفير» بديبلوماسية موظفي المنظمات الأممية، إن اللجنة الدولية «أودعت حكومة الرئيس ميقاتي في العام 2012 ورقة التفاهم الخاصة بجمع وتخزين عينات الحمض النووي لعائلات المفقودين، ولكن مع تغيّر تلك الحكومة وعدم تشكيل أخرى لشهور عدة، لم يتم إقرار تلك الورقة التي تسمح للصليب الأحمر الدولي باستكمال المشروع».

ويؤكد بورديه أن اللجنة تعتمد اليوم طريقاً آخر لاستكمال مشروع جمع العينات، وهو توقيع ورقة تفاهم مع وزير الداخلية نهاد المشنوق الذي «بدا متعاوناً جداً ومتجاوباً»، وفق بورديه. والتقى رئيس اللجنة في جنيف وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل خلال وجوده مؤخراً في سويسرا، وتباحث معه في الموضوع. وقبل نحو 15 يوماً أرسلت وزارة الخارجية كتاباً إلى اللجنة الدولية في بيروت تعلمها موافقتها على الخطوة.

عليه ستكمل اللجنة، وفق بورديه، عملها مع وزير الداخلية نهاد المشنوق تمهيداً لطرحه الورقة في مجلس الوزراء في أقرب وقت ممكن.

مشروع ومراحل

يعتبر مشروع جمع العينات المرحلة الثانية من المشروع الأساسي للمفقودين، الذي تعمل عليه اللجنة الدولية في لبنان منذ ثلاث سنوات.

تتركز المرحلة الأولى من المشروع على «جمع بيانات ما قبل الاختفاء» الخاصة بالمفقودين عبر عائلاتهم وذويهم. ويشمل جمع البيانات المتعلقة بالمفقود في فترة ما قبل الاختفاء، وما يحيط بظروف الاختفاء، ومعلومات خاصة عنه.

وتهدف اللجنة من الخطوة إلى الحفاظ على البيانات المخزنة الخاصة بالمفقودين بغية الحفاظ عليها وإدارتها لاستخدامها عند الحاجة خلال تنفيذ آلية الكشف عن مصيرهم. وينفذ المشروع عشرون موظفاً متفرغاً في اللجنة.

وكانت اللجنة قد بدأت عملها خلال الحرب الأهلية، إذ كان الأهالي، وفق بورديه، «يأتون إلينا ويبلغوننا عن فقدان أحد أفراد عائلاتهم. وكنا نتواصل مع الميليشيات والأطراف المعنية جميعها والموجودين على الحواجز، وننجح أحياناً في تحديد مكان هذا المفقود أو ذاك، ونؤمن تواصل للعائلات مع من نجدهم». وأحياناً، لم تنجح اللجنة في الحصول على معلومات تشير إلى مصير الشخص المفقود، «لا بعد يوم ولا شهر ولا سنة ولا بعد ثلاثين أو أربعين سنة».

وبعد الحرب، تركزت مهمة اللجنة على استكمال العمل على ملف المفقودين، ولكن للأسف «لا يوجد في لبنان أي لجنة رسمية أو وزارة مختصة أو حتى إدارة تهتم بالموضوع، كما هي الحال في بلدان أخرى عاشت حروباً مماثلة»، وفق بورديه. وعليه، «اقتصر تعاون اللجنة على منظمات المجتمع المدني وفي مقدمها لجنة أهالي المفقودين وجمعية سوليد».

وتجمع اللجنة معلومات عن المفقودين منذ أيار 2012، إذ يقوم فريق عملها بزيارة ذوي المفقودين ما بين العام 1975 و2005، في المناطق اللبنانية، وإجراء مقابلات معمّقة وتفصيلية معهم. تشمل المقابلة أسئلة «عما حصل يوم الاختفاء، وظروف الاختفاء، ومتى آخر مرة شوهد فيها المفقود، وماذا كان يلبس وما هو تاريخه الطبي ووضع أسنانه وهل هناك كسور أو علامات فارقة في جسده». ويتم إدخال هذه المعلومات ضمن قاعدة بيانات خاصة بالمفقودين، وتخزين هذه المعلومات في اللجنة الدولية للإفادة منها في حال استكمال الملف ونبش المقابر الجماعية ليتم استعمالها في جانب اللجنة الوطنية في حال تشكيلها.

وتم حتى الآن إنجاز 1800 مقابلة، شملت نحو 1800 مفقود. وبيّنت المقابلات أن هناك في بعض الحالات أكثر من مفقود في العائلة الواحدة، وقد يصل عدد المفقودين إلى ثلاثة أو أربعة أشخاص. وهناك عدد من العائلات فقدت بكاملها.

تشكيك

وعبّر بورديه عن أسفه لعدم وجود إحصاءات دقيقة لأعداد المفقودين في لبنان. وحصلت اللجنة على «بعض الأرقام من لجنة أهالي المفقودين وسوليد. ويشكك بورديه في رقم 17 ألف مفقود: «تم الحصول عليه من قوى الأمن الداخلي، وهو مجموع ما تم التبليغ عن اختفائهم، وقد يكون بعضهم قد عاد أو عثر عليه، ولكنه بقي ضمن الإحصاءات كمفقود». وعبر عن اعتقاده «أن الرقم أقل من ذلك، وبالرغم من ذلك ليس لدينا الرقم الدقيق حتى الآن».

يضيف: «يتصل فريق عمل اللجنة بجميع المخاتير على الأراضي اللبنانية، ويسأل عن المفقودين والمخطوفين في مناطقهم. ونتصل بالعائلات ونسأل إذا كانوا يرغبون بمقابلتنا وأحياناً يعطينا أهالي المفقودين أسماء عائلات مفقودين آخرين».

و«لتكوين قاعدة بيانية كاملة»، يقول بورديه، «علينا جمع عينات الحمض النووي من عائلات وأقارب المفقودين، لأن الحمض النووي يؤكد المعلومات الأولى، ويساهم بتحديد الهويات. وسيتم الاحتفاظ بعينات من الحمض النووي للعائلات (يتم جمع نحو أربع عينات من العائلة في حال توافر الأشخاص المناسبين) في مركز اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف وبيروت، مع السلطات المختصة. وتحرص اللجنة، وفق بورديه، على مشاركة عينات الحمض النووي مع الدولة اللبنانية، مع استعدادها التام لتقديم الاستشارات التقنية، ووضع خبرة فريق عملها في تصرفها، إذ يوجد لدى وزارة الداخلية مختبر متطور في تحليل عينات الحمض النووي وتحديدها.

واعتبر بورديه أن عدم إقرار مجلس الوزراء مشروع جمع عينات الحمض النووي «سيشكل صدمة لذوي المفقودين»، آملاً أن «يتجاوب لبنان مع الخطوة وفي مجمل قضية تأمين حق المعرفة لذوي المفقودين وحلّ ملفهم التزاماً بالقانون الإنساني الدولي الذي وقع عليه وصادقه».

أما المرحلة الثالثة من العمل على ملف المفقودين فتكمن في تحديد حاجات ذويهم على الصعد الطبية والنفسية والاجتماعية والمادية، ونحن نسعى لتلبية هذه الحاجات بالتنسيق مع الوزارات المعنية ومنظمات من المجتمع المدني.

وتنفذ اللجنة مشروعاً نموذجياً لهذا المشروع في صيدا حيث يوجد 140 مفقوداً، وهي مختلطة وليست كبيرة جداً.

حراك من نوع آخر

تبدأ رئيسة «لجنة أهالي المفقودين» وداد حلواني من إرغام الحكومة على تسليم ملف تحقيقات العام 2000. يومها فتح إيعاز اللجنة للأهالي الباب واسعاً لقيادة حراك من نوع آخر، بعدما رفضت الحكومة تسليم ملف التحقيقات.

على الأثر، رفعت لجنة الأهالي و «جمعية المعتقلين في سوريا» (سوليد) دعوى قضائية على الحكومة اللبنانية أمام مجلس شورى الدولة عبر وكيلهما المحامي نزار صاغية.

هنا، تقدّم القضاء على دولته في تكريس حق المعرفة لذوي المفقودين، وأصدر قراراً يلزم فيه الحكومة بتسليم الجمعيتين مضمون تحقيقات العام 2000 مكرساً حق المعرفة.

اليوم، بعد إعلان لجنة الأهالي و «سوليد» أن ملف تحقيقات العام 2000 فارغ ووصفه بـ «وثائق الكذب الرسمي»، فإن الخطوات الأساسية في الذكرى الأربعين للحرب تكمن في «ملء الملف»، وفق حلواني. عليه، سيتابع ذوو المفقودين حراكهم من أجل الضغط على الحكومة لإقرار ورقة التفاهم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر لجمع عينات الحمض النووي لعائلات المفقودين، ومعها مشروع قانون المفقودين والمخطوفين خلال الحرب في مجلس النواب.

وتؤكد حلواني لـ «السفير» أنه تم توحيد مشروع القانون في مجلس النواب بعد دمج مشروع القانون الذي كان قدّمه النائب حكمت ديب مع مشروع قانون الأهالي الذي قدمه النائب غسان مخيبر.

أسئلة الماضي والحاضر.. والمستقبل

تسأل حملة «حقنا نعرف» في الذكرى الأربعين للحرب: «أين المواطنون والحكّام والمفقودون.. وأطفال لبنان.. إلى أين؟»

(علي لمع)

الذكرى الأربعون لاندلاع الحرب الأهلية مختلفة نوعاً ما، فإضافة إلى ما يشبه «النسيان» الرسمي و «الشعبي» في التعامل معها، وتكرار الأصوات الخائفة من عودتها والرافضة ذلك، تحاول حملة «حقنا نعرف» الإضاءة على أبعاد راهنة ومستقبلية، إضافة إلى البعد القاسي في صورة الحرب، ألا وهو المفقودون وملفّهم. فقد أطلقت «حقنا نعرف» التي نظّمت في العام 2000 حملة «تنذكر تـ ما تنعاد»، أمس، حملة «حقنا نعرف»، ومن مسرح دوّار الشمس في الطيّونة.

تقوم الحملة، وفق وداد حلواني، على نشر أربعة ملصقات في جميع الطرق اللبنانية، ويطرح كل منها سؤالاً: «مواطنو لبنان، وينّا؟»، «أولاد لبنان، لوين؟»، «حكام لبنان، وينكُن؟» و«مفقودو لبنان، وينّن؟». وتستمر الحملة أربعين يوماً، وتسعى للتفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أطلقت، أمس، عبر «فايسبوك»، موجة «أنا هون.. إنت أين؟»، بهدف التناغم مع أسئلة الماضي والحاضر والمستقبل التي تتأسس عليها الحملة وتوجّهها إلى اللبنانيين، في ذكرى الحرب.

وجاء في كلمة حلواني أنّ «الأربعين هو نهاية تقبل التعازي وعودة أهل الفقيد إلى الحياة الطبيعية، بينما أخذ المسؤولون في لبنان أربعين عاماً من أهالي المخطوفين غير عابئين بحدادهم الطويل». أضافت: «تمسّ هذه القضية أهالي المخطوفين، لكنها قضية المجتمع بأكمله أيضاً». لذا، أرادت «حقنا نعرف» إطلاق الحملة بغية الوصول إلى المواطنين في المناطق كلّها، عبر طرح العديد من القضايا التي ما برحت عالقة كما هي حال قضية المفقودين، وقضايا المساحات العامة والإعلام والمعوّقين والتعليم والصحة... المجهولة المصير أيضاً.

وتوضح حلواني لـ «السفير» أن هدف أسئلة الحملة حثّ المواطنين والمسؤولين على الالتفات إلى القضايا التي يعاني منها لبنان وليس قضيتهم العالقة منذ أربعين عاماً. «فالمواطنون مدعوّون اليوم إلى الإجابة عن أداء سياسييهم ومستقبل أولادهم وواقعهم الحالي كمواطنين لا كرعايا وأزلام. أين يقف المواطن اليوم مما يجري في وطنه؟ هل يكتفي بالتذمّر والتأفّف من الأوضاع الصعبة، أم أنه سيقدم على فعل شيء؟».

تضيف: «على المواطنين تظهير حسّهم المواطني والمدني، ولاسيّما أن معظم المتذمّرين يشتمون الدولة ثم يعودون ويقترعون للطبقة السياسية نفسها المسؤولة عن تردي الأوضاع. لذا على المواطن أن يقف مع ذاته ويسأل ماذا قدّم له المسؤولون السياسيّون».

وتشدّد أنه على الجميع «التنبه إلى مستقبل أطفالهم وحقهم في العيش في بلد آمن ومعافى، ولاسيما أنّ لبنان يعيش اليوم حالة حرب بلا أصوات المدافع، ولعلّها أخطر من الحرب».

وفيما تمتّت صبحية حجازي، شقيقة المفقود علي دبب حجازي، أن يصل صوت «الحملة» إلى المسؤولين اللبنانيين، أعربت حنان حبال، شقيقة المفقود فادي حبال، عن فقدان أملها بهم.

وليد حسين

[2015 0411 - 0004 - P]